

قطاع الصناعة والنظام الاقتصادي

تأثر منهج التحليل لقطاع الصناعة بخصوصية النظام الاقتصادي وكالاتي:.

1-في ظل النظام الحر:

في الاقتصادات التي يهيمن عليها القطاع الخاص ونظام السوق ، يركز الاقتصاديون على دراسة بتحليل سلوك المنشآت العاملة في تلك الأسواق، وبأسلوب أكثر تحديدا فهو يتعامل مع الاعتماد المتبادل بين المنشآت في هذه الأسواق والعلاقات الموجودة بين ظروف السوق، ، والاستعانة بأدوات التحليل الجزئي، والنظر الى مشكلات المنشأة الصناعية أو الوحدة الإنتاجية باعتبارها تمثل مشكلات القطاع الصناعي بمجموعه، وعند تحديد مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشروع الصناعي يركزون على دراسة التكلفة الخاصة والربح الخاص للمشروع، و يهتمون دراسة الآثار البيئية والتكاليف الاجتماعية و تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي فإنهم يتعاملون مع المستوى القطاعي، والمستوى الجزئي باعتبارها مستويات مستقلة أو منفصلة عن بعضها البعض .

2-في ظل الاقتصادات التدخلية والموجه:

ركز الاقتصاديون في الاقتصادات التدخلية Interventionist الموجه الذي يهيمن عليه القطاع العام ونظام التخطيط على دراسة المشكلات على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة، كما أخذوا بنظر الاعتبار دراسة علاقات التأثير المتبادل بين المستويات المختلفة لقطاع الصناعة ،كالفروع والأنشطة الصناعية والمشاريع الصناعية، فتم النظر إليها كمستويات متكاملة ومترابطة ارتباطا عضويا من خلال علاقات التشابك الإنتاجي والتغذية العكسية ، واستعانوا بأدوات التحليل الكلي والبيئي، لتحديد طبيعة تلك العلاقات، وعند تحديدهم لمستوى الكفاءة الإنتاجية للمشروع الصناعي ، ركزوا على حساب الآثار البيئية والتكاليف الاجتماعية وتكاليف الفرصة البديلة وحقوق الأجيال المقبلة من ناحية، وحساب الربحية القومية من ناحية ثانية، أكثر من تركيزهم على حساب الربحية الخاصة للمشروع .

ثانيا: علاقة الاقتصاد الصناعي بالعلوم الأخرى-

لعلم الاقتصاد الصناعي علاقات وثيقة بعدد من العلوم الأخرى لكونه احد العلوم الاقتصادية المهمة ولطبيعة النشاط الصناعي ونطاقه وارتباطاته المتعددة بالأنشطة الأخرى، وسنتناول بعض أوجه هذه العلاقات:

1-علاقة الاقتصاد الصناعي بعلم الاقتصاد:

أن علم الاقتصاد الصناعي ليس علما قائما بذاته، بل هو فرع من علم الاقتصاد العام الذي يعد الإنسان ونشاطاته المتعلقة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك مدار بحثه، فعلم الاقتصاد يدرس الظواهر الاقتصادية العامة بصرف النظر عن محتواها القطاعي بهدف استخلاص القوانين

العامة التي تحكم حركة الاقتصاد، وبهذا فهو يقدم المتطلبات النظرية الأساسية للاقتصاديات القطاعية المختلفة، بما في ذلك الاقتصاد الصناعي فقوانين الإنتاج والتبادل والاستهلاك تعمل في الاقتصاد بصرف النظر عن المحتوى الملموس للسلع والخدمات، وبهذا فإن الخصائص التي تميز هذا النوع أو ذلك من السلع والخدمات ستدخل في نطاق اختصاص الاقتصاديات القطاعية. ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصناعي باعتباره علما اقتصاديا تطبيقيا متخصصا فإنه يشكل إطارا مهما ورئيسا من الناحيتين النظرية والعلمية للدراسات الاقتصادية العامة، وتجسيدا للتحليل الاقتصادي النظري العام ولذلك ليس غريبا أن يرتبط نشوء علم الاقتصاد أساسا بالثورة الصناعية، وأن تشكل الصناعة أساسا للدراسات الاقتصادية الكلاسيك وكافة المدارس الاقتصادية اللاحقة. وخلاصة القول أن العلاقة بين الاقتصاد الصناعي و علم الاقتصاد هي علاقة بين الجزء والكل بكل أبعادها وتأثيراتها المتبادلة، وبالتالي يمكن القول أن الظاهرة الصناعية هي ظاهرة اقتصادية ويترتب على ذلك ما يأتي :

أ- ضرورة خضوع التحليل الصناعي للتحليل الاقتصادي ويترتب على ذلك:

- أن النشاط الاقتصادي هو الذي يحدد هدف السياسة الصناعية وطبيعة الأجراء التي ستتخذها السياسة الصناعية وبالتالي فالنشاط الاقتصادي هو البوصلة التي تعين اتجاه حركة السياسة الصناعية.
- يقدم التحليل الاقتصادي للاقتصاد الصناعي مجموعة من النظريات والمفاهيم والقوانين الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية، يمكن استخدامها في تفسير الظاهرة الصناعية وتحليلها وفي اتخاذ القرارات الصناعية وفي التنوير بالظاهرة الصناعية ب- ضرورة التوافق بين أهداف السياسة الصناعية وأهداف السياسة الاقتصادية

2- علاقة الاقتصاد الصناعي بالاقتصاديات القطاعية الأخرى:

يتميز القطاع الصناعي بكونه قطاع ديناميكي يتميز بقوة ترابطاته الإنتاجية مع جميع القطاعات الأخرى من خلال ما يقدمه لها من منتجات مختلفة، تشكل الأساس المادي والتقني لتطورها، من خلال استخدام السلع المنتجة في تلك القطاعات، كمدخلات وسيطة في الإنتاج الصناعي. ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد الصناعي والدراسات المتخصصة باقتصاديات تلك القطاعات على أساس العلاقة الموضوعية القائمة بين تلك القطاعات، كما أن التطور في الدراسات المتخصصة باقتصاديات القطاع الصناعي قد صاحبه تطور في دراسة اقتصاديات تلك القطاعات ، ولم يعد يقتصر الأمر على دراسة تلك القطاعات كالزراعة والصناعة والنقل والتجارة الخارجية، وأما أخذت الدراسة الاقتصادية تشمل

قطاعات الخدمة الثقافية والاجتماعية كالتربية والتعليم والصحة والسياحة وحتى قطاعات الإدارة العامة والأمن والدفاع بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من العوائد الاقتصادية. ولهذا فإن دراسة علاقة الاقتصاد الصناعي بالاقتصاديات القطاعية الأخرى سيجعل مهمة صياغة وتنفيذ السياسة الصناعية، أكثر سهولة، كما يمكن تقليص المشاكل التي تجابه الأنشطة الصناعية المختلفة.

3- علاقة الاقتصاد الصناعي بالعلوم الاقتصادية المساعدة:

أن التطور الذي شهده علم الاقتصاد اقترن بتطور التخصص في الدراسات الاقتصادية وعلى أساس عن التداخل مع العلوم الأخرى بالأمر الذي أدى إلى بروز علوم عديدة تشترك في موضوعها أو محتواها الاقتصادي وتختلف من حيث سبل أو أساليب معالجة هذا الموضوع مثل الإحصاء الاقتصادي والاقتصاد الرياضي والقياسي والمحاسبة الاقتصادية والاقتصاد الإداري والبرمجة الاقتصادية وغيرها

ولما كان الاقتصاد الصناعي هو علم اقتصادي متخصص بدراسة الظواهر الاقتصادية التي تحصل في إطار القطاع الصناعي ا وان موضوعه اقتصادي فلا بد إن تقوم رابطة وثيقة بينه وبين تلك العلوم ذات الطبيعة المساعدة في التحليل الاقتصادي التي لا يقتصر استخدامها على قطاع دون آخر. فعن طريق الإحصاء الاقتصادي مثلا يتم جمع المعلومات عن النشاط الاقتصادي بما في ذلك النشاط الصناعي وتبويبها وتحليلها من اجل عكس تطور هذا النشاط بشكل دقيق وتحديد العلاقات الكمية المحددة بين عناصره المختلفة. ومن ناحية أخرى فان الاقتصاد الصناعي يوفر أساسا موضوعيا مهما للإحصاء الاقتصادي من خلال توضيح طبيعة وخصائص النشاط الاقتصادي الذي يجري في إطار القطاع الصناعي وفروعه المختلفة.